الردود التي سيتم إرفاقها كملحق في تقرير نتائج المرحلة الانتقالية في الأردن (2018-2021)

<u>الصفحة 3/ الفقرة 2:</u> "حققت خطة العمل الأردنية الرابعة (2018 – 2021) التي أعدتها شراكة الحكومة المفتوحة مستويات كبيرة من الإنجاز، ولكنّ آلية إعداد التقارير المستقلة لم تجد براهين على تحقيق نتائج أولية ملحوظة خلال الفترة قيد المراجعة"

<u>الرد:</u>

أظهرت العديد من الالتزامات نتائج أولية ملحوظة ، مثل:

- الالتزام (1): أدى إلى تبسيط إجراءات الموافقة للحصول على التمويل الأجنبي
- الالتزام (2): ادى إلى تعزيز تطبيق سياسة البيانات الحكومية المفتوحة
- الالتزام (4): أدى إلى إطلاق منصة لتقديم الشكاوى المتعلقة بانتهاكات حقوق الإنسان
- الالتزام (5): أدى إلى تطوير بروتوكولين وإضفاء الطابع المؤسسي على إنفاذ قانون حق الحصول على المعلومات

بالإضافة إلى ما سبق، فإن تحقيق مبادئ الحكومة الشفافة (المفتوحة) هي عملية مستمرة وليست حدثاً لمرة واحدة فقط، حيث ستستمر الالتزامات في إظهار النتائج والتأثير الإيجابي في المستقبل القريب.

<u>الصفحة 4/ الفقرة 2:</u> "كما أن التغييرات التدريجية التي ضمتها الالتزامات لم تستجب بشكل كاف إلى بيئة تقيّد النفاذ إلى المعلومات والفضاء المدني"

<u>الرد:</u>

لقد سن الأردن قانون حق الحصول على المعلومات في العام 2007 ، والذي جاء نابعا من إيمانه العميق بأن الحصول على المعلومات هو حق أساسي. تضمنت خطة العمل الوطنية الرابعة (2018-2021) التزامين يتعلقان بسياسة البيانات الحكومية المفتوحة وحق الحصول على المعلومات ، وقد اكتمل إنجاز كلاهما بشكل كبير بنهاية دورة الخطة الرابعة ، وقد أدى ذلك على سبيل المثال إلى نشر (645) مجموعة بيانات مفتوحة من قبل (74) جهة حكومية شملت (15) قطاعاً في العام 2021 من خلال منصة البيانات الحكومية المفتوحة (https://data.jordan.gov.jo). لذلك، لا توجد هناك أية قيود على الإطلاق على حق الحصول على

المعلومات، إذ يمارس المواطنون ومنظمات المجتمع المدني والقطاع الخاص وجميع أصحاب المصلحة هذا الحق ويستمرون في الحصول بسهولة على أي معلومات حكومية يطلبونها.
كما حصل الأردن على مرتبة عالية "تعاون" في تصنيف مستوى المشاركة والتأثير العام وذلك في التقييم الأخير لخطة العمل الوطنية الرابعة. إذ تُعد مبادئ الحكومة الشفافة ذات أولوية قصوى للحكومات المتعاقبة، وقد اتخذت الحكومة الحالية على وجه الخصوص خطوات مهمة لتحقيق المزيد من قيم الحكومة الشفافة (المفتوحة) خارج مبادرة OGP ، وذلك من خلال توسيع الفضاء المدني واعتماد نهج تشاركي وشفاف يتضمن مشاركة مختلف أصحاب المصلحة في تطوير الاستراتيجيات الوطنية والبرامج الرئيسية.

<u>الصفحة 4/ الفقرة 2:</u> "اعتبارا من آب/أغسطس 2021 ، فشل الأردن في تلبية المعايير اللازمة ضمن عملية التحقق من القيم التي تجريها شراكة الحكومة المفتوحة في تدبيرين رئيسيين، بسبب قمع منظمات المجتمع المدني والسيطرة على دخولها وخروجها من الحياة العامة"

<u>الرد:</u>
نعتقد بأن هذا التصريح هو ذو طبيعة عامة حيث أن المجتمع المدني في الأردن لا يتم قمعه بأي شكل من الأشكال ، بل على العكس من ذلك، تحظى منظمات المجتمع المدني بتقدير كبير وتعتبر شريكاً رئيسيا في التنمية بالنسبة للحكومة، كما تتمتع تلك المنظمات بحرية العمل وفقاً للقواعد والقوانين دون أي سيطرة على دخولها أو خروجها من الحياة العامة. إننا نعتقد اعتقادا راسخاً بأن المصادر المذكورة في التقرير كانت محدودة ، ولم تمثل الوضع الحقيقي على الأرض والطيف الواسع من أصحاب المصلحة المعنيين من ذوي العلاقة.

<u>الصفحة 4/ الفقرة 4:</u> "طبّقت المملكة الهاشمية قانون الدفاع لعام 1992 في آذار/مارس . 2020 و مُذَّاكَ، أفادت منظمة فريدوم هاوس أن حرية التجمع وحرية التعبير تعرّضت للقيود، بما في ذلك حرية نشر التقارير عن الجائحة"

عندما أعلن مجلس الوزراء تفعيل العمل بقانون الدفاع في 17 آذار/مارس 2020 ، كان ذلك في ظل وضع صحي عالمي استثنائي وغير مسبوق. كما وجه جلالة الملك عبدالله الثاني الحكومة حينها بضمان أن يكون تنفيذ قانون الدفاع والأوامر الصادرة بمقتضاه في أضيق نطاق ممكن دون المساس بالحقوق السياسية والمدنية للأردنيين، بل الحفاظ عليها وحماية الحريات العامة والحق في التعبير المنصوص عليهما في الدستور.

في بداية الجائحة كانت طبيعة انتشار الفيروس غير معروفة، لذلك ، كانت هناك بعض القيود على حرية التجمع فقط ولفترة قصيرة - (كما فعلت جميع دول العالم) - للحد من انتشار الفيروس ، بينما لم يتم تقييد حرية التعبير بأي حال من الأحوال، في ذلك الوقت، كلفت الحكومة مسؤولين من وزارة الصحة بتقديم المعلومات المحدثة المتعلقة بفيروس كورونا بهدف توحيد مصدر الأخبار الصحية ، وتزويد المواطنين بمعلومات دقيقة مدعومة بالحقائق والأرقام عن الفيروس.

<u>الصفحة 10/ الفقرة 2:</u> معدل الانجاز للالتزام 4 "توحيد وتطوير آليات استقبال الشكاوى المتعلقة بانتهاكات حقوق الإنسان"

تم استكمال هذا الالتزام إلى حد كبير قبل نهاية عام 2021 ؛ حيث تم إطلاق منصة وتخصيص خط ساخن لشكاوى حقوق الإنسان في أيلول/ سبتمبر 2021.